

Distr.: General
27 September 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠١
البند ١٤ (ب) من جدول الأعمال
المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان:
التنمية الاجتماعية

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون
البند ١٠٨ من جدول الأعمال
التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة
بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين
والمعوقين والأسرة

دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية

تقرير الأمين العام

إضافة*

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١ مقدمة
٢	٧-٢ تنفيذ القرار ١٢٣/٥٤
	 آراء الحكومات في مشروع المبادئ التوجيهية وسبل تقديم الدعم إلى الدول
٣	١٠-٨ الأعضاء

* تأخر تقديم هذا التقرير لكي يعرض الردود على استبيان الأمين العام بشأن تنفيذ القرار ١٢٣/٥٤ المدرجة في هذه الوثيقة والتي وردت بعد الموعد النهائي لنشر الوثيقة.

أولا - مقدمة

التي تنظمها التعاونيات في شيلي للاحتفال باليوم الدولي للتعاونيات.

٤ - وتعتبر حكومة ليسوتو الحركة التعاونية شريكا في عملية التنمية الوطنية. وصاغت سياسة تعاونية وطنية هدفها الأساسي هو تهيئة بيئة اجتماعية واقتصادية وقانونية ومؤسسية قوية مواتية لنمو وتنمية جميع أنواع التعاونيات في البلد. وأوكلت إلى إدارة تنمية التعاونيات مهمة تيسير مساهمة الحركة التعاونية في تخفيف وطأة الفقر عن طريق تهيئة فرص العمل وإدراج الدخل وتنمية الموارد البشرية وتنمية مهارات تنظيم المشاريع والمهارات الإدارية والتقنية. وتوفر الإدارة التوجيه والمشورة والتدريب والتثقيف لأعضاء التعاونيات في مجال تعزيز تحقيق التنوع الزراعي والأمن الغذائي بشكل فعال وكفاء. وتحتفل الحكومة باليوم الدولي للتعاونيات عن طريق تنظيم اجتماع وطني حاشد يتناول موضوعا مختارا. وكان الموضوع المختار في عام ٢٠٠١ هو "دور التعاونيات في الخدمات الاجتماعية وتهيئة فرص العمل".

٥ - وتفيد حكومة الاتحاد الروسي بأن عدم وجود أنظمة قانونية مناسبة لتعاونيات تقدم الائتمان يقيد إنشاءها وتميئتها. وأعدت وزارة التنمية الاقتصادية في الاتحاد الروسي مجموعة من القواعد التنظيمية التي يتعين اعتمادها من أجل تقليل العقبات الإدارية التي تعرقل تنمية أنشطة تنظيم المشاريع (ومن بينها الأنشطة التعاونية). وترى الحكومة أن نجاح التنمية التعاونية يعتمد اعتمادا تاما على قدرة التعاونيات على التغلب على صعوبات منها قوة الاحتكارات المحلية؛ والقواعد القانونية والإدارية والمتعلقة بالجمارك والضرائب التي لا يمكن التنبؤ بها؛ وانتفاء الكفاءة المهنية فيما يتصل بالرقابة الاقتصادية والإدارية؛ وانخفاض مستوى القواعد المنظمة للأعمال؛ والفساد.

١ - تضم هذه الإضافة الردود الأخرى التي وردت من الدول الأعضاء على استبيان الأمين العام الذي التمس فيه آراءها بشأن مشروع المبادئ التوجيهية ومعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٢٣/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩^(١).

ثانيا - تنفيذ القرار ١٢٣/٥٤

٢ - تفيد حكومة الجزائر بأنها تعترف بالدور الذي تقوم به التعاونيات في الحد من الفقر وتهيئة فرص للعمل وتؤكد تماما المبادئ العالمية للحركة التعاونية. وتفيد الحكومة أيضا بأنها تقدم امتيازات مالية وضريبية للتعاونيات، وأنه تمت خصخصة التعاونيات التي كانت تديرها الدولة سابقا. ويدعم الصندوق الوطني للقواعد التنظيمية والتنمية الزراعية التعاونيات الزراعية ويعزز قدرتها التنافسية في الأسواق عن طريق تنمية المشاريع وتوفير الموارد المادية. ورغم أنه لم يتم بعد الاحتفال باليوم الدولي للتعاونيات في الجزائر فإن من الممكن اتخاذ الخطوات الضرورية لبدء العملية.

٣ - وتفيد حكومة شيلي بأنها عززت الإجراءات المتعلقة بإنشاء وتطوير التعاونيات وأنها تدعم المنظمات التعاونية للفلاحين من خلال الوكالات المتخصصة. وتقدم مساعدات خاصة وإعانات إلى الجمعيات التعاونية الإسكانية وإلى الجمعيات التعاونية للباة المتحولين. وتحصل التعاونيات التي توزع مياه الشرب والكهرباء في المناطق الريفية على مساعدة تقنية وإدارية واقتصادية ومالية من الحكومة. وأنشئ موقع خاص على الشبكة لتقديم معلومات عن التعاونيات واتحاداتها بكافة أنواعها وأنشطتها وتشريعها وأنظمتها ذات الصلة. وتشارك إدارة التعاونيات في وزارة الاقتصاد في المناسبات

(ب) ينبغي للحكومات أن تقضي على العقبات التي تحد من إمكانيات التعاونيات فيما يتصل بالمنافسة والمشاركة، وأن تيسر إدماج التعاونيات في جميع البرامج التي تديرها الدولة والتي تتناول تطوير الشركات والمؤسسات؛

(ج) وإلى جانب اعتماد مشروع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، ينبغي أيضا دعم توصية منظمة العمل الدولية بشأن تعزيز التعاونيات التي من المقرر أن تحل محل توصية منظمة العمل الدولية رقم ١٢٧. ومن المتوقع أن تعتمد توصية منظمة العمل الدولية الجديدة في عام ٢٠٠٢؛

(د) يعامل مشروع المبادئ التوجيهية على أنه أساس لتشريع تعاوني جديد أو منقح، ويخدم كمرجع لتحديد العلاقات بين الدولة والتعاونيات والمانحين.

١٠ - وأعرب عن الآراء التالية فيما يتصل بسبل تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في الجهود التي تبذلها لتهيئة بيئة داعمة لتطوير التعاونيات:

(أ) تحث البلدان المتقدمة النمو على أن تساعد وتشارك بشكل مباشر في تطوير التعاونيات وفتح فروع في البلدان النامية؛

(ب) ينبغي نشر معلومات عن نجاح التعاونيات عن طريق برامج تبث في وسائل الإعلام الدولية لأن هذا سيساعد على تصحيح الصورة السلبية لدى الجماهير عن التعاونيات في بعض البلدان؛

(ج) ينبغي إتاحة فرص لتنمية قدرات الموظفين في مكاتب أمناء السجل؛ وينبغي تنظيم مؤتمرات وحلقات عمل إقليمية في عدد من البلدان؛ وينبغي أن تواصل منظمة العمل الدولية برامجها التثقيفية الإقليمية؛

٦ - وتفيد حكومة ترينيداد وتوباغو بأنها تقدم الدعم للتعاونيات في ميدان الإسكان المنخفض التكلفة والسياحة والخدمات وتشجع إدماج الشباب والكبار في التعاونيات لتعزيز تهيئة فرص للعمالة واستمرار الحركة التعاونية. وأنشأت الحكومة شعبة تعاونية لها مكاتب في المجتمعات الريفية لتعزيز الوعي التعاوني على المستوى الجماهيري عن طريق التثقيف، وتيسير تقديم القروض المنخفضة التكلفة من الوكالات الوطنية. وتم نشر قانون الجمعيات التعاونية والمبادئ التوجيهية للسياسة الوطنية لتمكين التعاونيات من العمل كمنظمات مستقلة. ويُحتفل باليوم الدولي للتعاونيات بإقامة احتفال سنوي لتقديم الجوائز يتم فيه تكريم الرواد في الحركة التعاونية وتنظيم معرض للمنتجات التعاونية وبرامج تثقيفية خاصة للجمعيات التعاونية.

٧ - وتفيد حكومة زامبيا بأن التعاونيات في البلد كانت خاملة لمدة السنوات السبع الماضية لعدم وجود شراكة بين الحكومة والحركة التعاونية. وأعادت الحكومة في عام ٢٠٠١ إنشاء إدارة التسويق والتعاونيات من أجل تشجيع وتيسير إنشاء التعاونيات وتنميتها في البلد.

ثالثا - آراء الحكومات في مشروع المبادئ التوجيهية وسبل تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء

٨ - رحبت الحكومات ببلورة مشروع المبادئ التوجيهية وأعربت عن دعمها للأفكار المعرب عنها في الوثيقة.

٩ - وقدمت الحكومات التعليقات والاقتراحات الإضافية التالية:

(أ) ينبغي اعتماد إطار قانوني دولي غير تمييزي جديد يكون من شأنه تمكين التعاونيات من المشاركة بشكل كامل في العلاقات الاقتصادية الحديثة؛

(د) ينبغي إنشاء هيكل خاص في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) لتقديم دعم تقني وإداري دائم لتطوير التعاونيات في البلدان النامية؛

(هـ) ينبغي إنشاء صندوق دولي لتطوير الحركة التعاونية لمساعدة التعاونيات على مواجهة المشاكل (خاصة في القطاع الزراعي في البلدان النامية) مما يضع موضع التنفيذ المبدئين الرئيسيين للتعاون وهما التضامن والمساعدة المتبادلة؛

(و) ينبغي إنشاء معهد دولي لتعزيز الثقافة التعاونية في أرجاء العالم تحت رعاية الأمم المتحدة. ويمكن للمعاهد الوطنية أن تنشر المبادئ والمعارف والتقنيات المتعلقة بالممارسات التعاونية الناجحة؛

(ز) ينبغي تنظيم مؤتمر عالمي، تحت إشراف الأمم المتحدة، لرؤساء الاتحادات التعاونية تمثل فيه كل قارة ومنطقة ويعقد كل ٥ سنوات لمناقشة المسائل المتعلقة بالتعاونيات في أرجاء العالم.

الحواشي

(١) وردت ردود أخرى من الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي، وترينيداد وتوباغو، والجزائر، وزامبيا، وشيلي، وليسوتو.